PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Rose El Youssef**
DATE:	**22-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**40,000**
TITLE :	**Has the governments allied itself with pharmaceutical companies to the detriment of underprivileged patients?**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Amany Hussien**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بعد قرار مجلس الوزراء بزيادة أسعار الدواء

هل تحالفت «الحكومة» و«شركات الأدوية» لذبح الغلابة؟

المواطنون: على الدولة توفير الأدوية للبسطاء بسعر مناسب طبقا للدستور

سيطرت حالة من الغضب بين عدد كبير من المواطنين بعد إعلان قرار رئيس مجلس الوزراء مؤخرا زيادة أسعار الأدوية التى تقل سعرها عن ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠٪، مما يتسبب فى زيادة الأعباء المالية على المرضى خاصة الفقراء، بينما طالب عدد من الصيادلة بتنفيذ القرار الوزارى رقم ٤٩٩ والذى يربط بين زيادة سعر الدواء بزيادة نسبة الخصم والتى تعالى بمثابة هامش الربح الذى تقدمه الشركات للصيدلى، وقبول الأدوية منتهية الصلاحية «الإكسبير» لما تسببه من خسائر مالية، وأصبح الجميع فى حالة ترقب وانتظار لحين صدور القرار الوزارى لتوضيح هل تتم تلك الزيادة على الأدوية التى سوف يتم انتاجها، أم على الأدوية الحالية فى الصيدليات، بجانب تحديد مقدار الزيادة الفعلية لكل صنف دوائى، فى حين بدأت نقابة الصيادلة تحركاتها فى تطبيق القرار ٤٩٩ وبين هذا وذاك يعد رفع أسعار ٧٠١٠ أدوية أزمة أمام الغلابة، «روزاليوسف» رصدت الأزمة فى الشارع واستطلعت آراء المواطنين والصيادلة والخبراء والمسئولين عن قرار زيادة أسعار الأدوية.

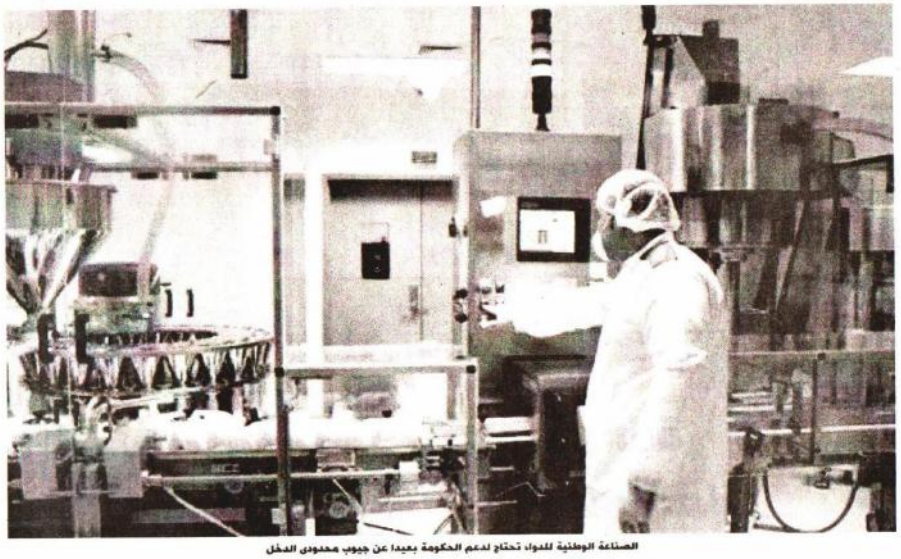

الصناعة الوطنية للدواء تحتاج لدعم الحكومة بعيدا عن جيوب محدودى الدخل

أحمد عماد

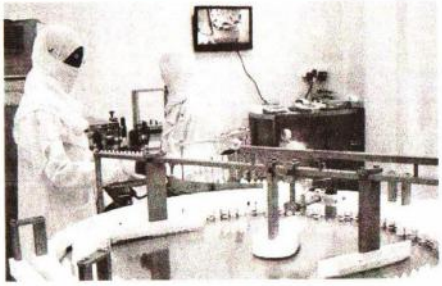

شريف إسماعيل

زيادة أسعار 7010 أدوية بنسبة 20% .. وتعالج جميع الأمراض المزمنة لمحدودى الدخل

تحقيق – أمانى حسين

فى البداية قال إسلام يوسف – طالب – إن قرار زيادة أسعار الأدوية بنسبة ٢٠٪ لم يراع حق المواطن، وهو قرار تعسفى من جهة الحكومة ضد المواطن الغلبان، لأن أغلب المرضى لا يستطيعون شراء الأدوية بسبب كثرة متطلبات الحياة، بجانب أن الأجور ضعيفة جدا فى الدولة، مضيفا «الناس مش ملاحقة على زيادة الأسعار فى الأكل وكمان هيفتح مجال لانتشار «الأدوية الفاسدة والسوق السوداء للأدوية لأنها هتكون الأرخص بالنسبة للمرضى، بدون الوعى مدى خطورتها، ولتواجد نفس الأدوية فى الصيدليات بسعر مرتفع».

وقال وائل محمد أحمد – بائع – إن زيادة الأسعار ليس مبررا لتوفير الأدوية فى الصيدليات، خاصة أن الزيادة حدثت بشكل مستمر، فى الشهور الماضية، مما يصعب علينا كأسر بسيطة مجاراتها فى ظل ارتفاع باقى السلع الأخرى، وعلى الدولة توفير الأدوية بسعر يناسب البسطاء، كما أقره الدستور فى المريض وحقوقه لصالح رغبات الشركات فى الربح، وتمت تلبية مطالبهم بعد أن أوقفت خطوط الانتاج لكى ذراع الحكومة، وعطشت السوق منذ عدة أشهر، متسائلا هل يتم تمويل المواطن ليدفع فرق التكلفة أو عودة الأسعار كما كانت بعد انخفاض الدولار؟، وأشار إلى أن أغلب الأدوية التى شملها القرار هى أدوية الفقراء وتخص أصحاب المعاشات وهم بالملايين والأورام والأمراض المزمنة مشيرا إلى أن هناك ١٧٥٠ صنفا دوائيا غير متوفر منها ٨٠٪ ليس له قيمة، كما يتضمن حوالى ٨٠٪ أقل من ١٠ جنيهات، ولكن ما يمثل أزمة هو عدم توفر ٢٥٠ صنفا حيويا ليس لهم بدائل.

ومن جانبه، قال د. مصطفى الوكيل – وكيل النقابة العامة للصيادلة – إن قرار زيادة أسعار الأدوية يصب فى صالح المريض بالدرجة الأولى، وهى زيادة بسيطة لا تثقل كاهل المريض بأعباء مالية إضافية، فى حين أن ذلك القرار يساهم فى النهوض بالصناعة الدوائية الوطنية، وتجعلها تناقس شركات الدواء الكبرى من أجل توفير دواء آمن وفعال وبسعر أرخص، مؤكدا أن هناك ضرورة لالتزام الشركات بتنفيذ قرار ٤٩٩ الخاص بزيادة هامش الربح.

وأشار الوكيل إلى أن سبب اختفاء عدد كبير من الأدوية هو الارتفاع المستمر لسعر الدولار، والذى يتسبب فى زيادة تكلفة الانتاج، مما ينتج عنه نقص حوالى ١٠٠٠ صنف دوائى فى السوق لعدم قدرة الشركات على الإنتاج، وعند رفع سعر الأدوية التى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها، يمكن لتلك الشركات أن يصبح لديها فائض مالى يعود بالمنفعة على الشركة القابضة، وبالتالى إنتاج كميات كبيرة من الألبان والأمصال والمواد الخام بأسعار مناسبة للمريض.

وأضاف الوكيل أن حوالى ٧٠٠ صنف سعرها أقل من ٥ جنيهات، وهى من الأدوية الحيوية، بجانب ٣٠٠ صنف سعرها أقل من ١٠ جنيهات، وبالتالى يكون إجمالى انتاج شركات القابضة المملوكة للدولة حوالى ١٠٠٠ صنف سعرها أقل من ١٠ جنيهات، أى بما يمثل أكثر من ٨٠٪ من منتجاتها أقل من ١٠ جنيهات، فى حين يلجأ المريض فى حالة نقص تلك الأدوية، إلى شراء الأدوية المستوردة ذات الأسعار المرتفعة، على سبيل المثال، نقط أنف سعرها ٣ جنيهات، فى حالة عدم توفرها يلجأ المريض للدواء المستورد الذى يصل سعره إلى ٣٠ جنيها، كما اختفى أحد المضادات الحيوية من السوق فى الفترة الماضية وسعره ٥ جنيهات، يضطر المريض لشراء المستورد بـ ٤٠ جنيها.

وشدد الوكيل على ضرورة توحيد أسعار الأدوية، فلا يوجد سعران لدواء واحد، وبالتالى لابد من اصدار قرار التسعير على مستوى الجمهورية لأن الدواء مسعر جبريا.

بلاغ ضد الحكومة

وتقدم الصيدلى هانى سامح – الناشط

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

أحمد عماد

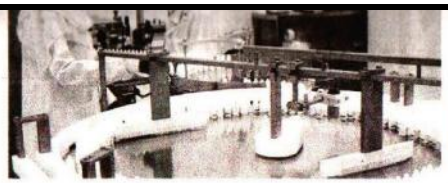

شريف إسماعيل

زيادة أسعار 7010 أدوية بنسبة 20% .. وتعالج جميع الأمراض المزمنة لمحدودي الدخل

الصيادلة يطالبون بزيادة هامش الربح بأثر رجعي.. وقبول «الاكسبير»

كثرة متطلبات الحياة، بجانب أن الأجور ضعيفة جدا فى الدولة. مضيفا «الناس مش ملاحقة على زيادة الأسعار فى الأكل وكمان هيفتح مجال لانتشار الأدوية الفاسدة والسوق السوداء للأدوية لأنها هتكون الأرخص بالنسبة للمرضى، بدون الوعى مدى خطورتها، ولتواجد نفس الأدوية فى الصيدليات بسعر مرتفع».

وقال وائل محمد أحمد - بائع - إن زيادة الأسعار ليس مبررا لتوفير الأدوية فى الصيدليات، خاصة أن الزيادة حدثت بشكل مستمر، فى الشهور الماضية، مما يصعب علينا كأسر بسيطة مجاراتها فى ظل ارتفاع باقى السلع الأخرى، وعلى الدولة توفير الأدوية بسعر يناسب البسطاء، كما أقره الدستور فى الحق فى الحصول على العلاج.

وكان لسعيد رجب - بائع - رأى مختلف، حيث قال إن أغلب الأسواق حاليا تشهد زيادة فى الأسعار، وبما أن الدواء من السلع الأساسية والتى تسبب ارتفاع سعر الدولار فى خسارة لبعض الشركات، كان لابد أن ينال السوق الدوائية نصيبها فى تلك الزيادة، كما أن ارتفاع الدواء أفضل من عدم توفيره، مؤكدًا ضرورة التفرقة بين تعويض الخسارة والربح السريع للشركات، مضيفا «يارب نبعد عن الجشع ونرحم المريض».

بينما قالت أيام حسن - بائعة - إن الأسعار فى تزايد مستمر فى أغلب السلع الحيوية، وبالتالى لا نستطيع مواجهة تلك الزيادة خاصة فى السلع الأساسية مثل الطعام والأدوية، مع قلة الامكانيات المادية لأغلب الأسر. مضيفة «احنا غلابة والدنيا ماشية معانا بالعافية».

الرابح الأكبر هو الشركات متعددة الجنسيات.. والوطنية حصتها ضئيلة

الصيادلة «هنبيع ومش نشتري»

أكد د. محمد خلاف جابر - صيدلى حر - أن شركات الأدوية بدأت فى تخزين الأدوية حتى تستفيد من فرق السعر بعد تطبيق القرار الجديد. وبالتالى اختفاء الأصناف مرة أخرى لحين صدور القرار بشكل رسمي، كما أن هناك ضرورة بالزام شركات الأدوية بتنفيذ قرار ٤٩٩ الخاص بزيادة هامش ربح الصيدلى من مبيعات الأدوية، خاصة أنه تمت زيادة أسعار الأدوية منذ شهور بدون زيادة هامش الربح. وأضاف: بخلاف ان حوالى ٣٠٠٠ صنف موجودة داخل الصيدليات تشملها الزيادة، أى ٧٠٪ من حجم الأدوية، مشيرا الى ضرورة الزام الشركات بقبول الاكسبير «الأدوية منتهية الصلاحية» سواء علب أو شرائط بعد تلك الزيادة على كافة الأصناف حتى التى لم تشملها الزيادة، حيث كانت الحجة فى خسارة تلك الشركات.

وأشار أحمد عرابى - صيدلى - الى أنه دائما تبدأ الدعوة لزيادة أسعار الأدوية لانقاذ شركات قطاع الأعمال العام من شبح الافلاس، على الرغم أنها الشريحة الأقل استفادة من ذلك القرار لأن حصتها من سوق الدواء ضئيلة تكاد تصل إلى ٤٪ فقط، بينما اكثر المستفيدين هى الشركات متعددة الجنسيات، وخصوصا الشركات الأمريكية المنشأ، وبالتالى تتخذ من شركات قطاع الأعمال الخاسرة ساترًا ومبررًا لزيادة الأسعار.

د. منى جلال - صيدلانية - اعتبرت أن القرار فى صالح المريض حتى يستطيع أن يجد دواءه، خاصة أن أغلب الأدوية ذات التكلفة ٥ جنيهات فاقل غير موجودة فى الصيدليات، وما فوق سعر ٥ جنيهات نجدها في الصيدليات بكميات قليلة، وبغض النظر أن تلك الزيادة سوف تتسبب فى وجود مشكلات والمشادات من المرضى عند شراء الأدوية من الصيدليات، وواصلت «لا يهمنى زيادة هامش الربح، ولكن الأهم هو التخلص من الاكسبير المتكدس داخل الصيدليات، مما يتسبب فى خسائر مادية للصيدلى».

واكد احمد خليل - صيدلى - أنه لا توجد معايير شفافة ومحددة عن كيفية اعادة النظر فى التسعير للأدوية الخاسرة أو الرابحة، وكيفية حساب التسعير الجديد. وعدد الأدوية لكل شركة. مشيرا إلى أننا قد نفاجأ بزيادة أسعار أدوية لشركات بعينها لها حظوة عند صانعى القرار. وهى الأدوية اكثر مبيعا وليس الأكثر خسارة. تجنبا للخسارة ووقف الانتاج، كما من المتوقع أن تجد أدوية ناقصة بتشغيلات تعمل تاريخ انتاج من قبل الزيادة، ثم تخزينها فى المخازن تحسبا للزيادة. بينما يعمل شركات القطاع الأعمال على الفئات.

بينما قال محمد حسن - صيدلى - إنه علينا المطالبة بتنفيذ قرار ٤٩٩ الخاص بزيادة هامش الربح. وفى حالة عدم التنفيذ يتم رفع قضايا على الشركات للمطالبة بالتعويض عما سبق من تاريخ صدور القرار. بجانب المطالبة بتطبيقه فيما هو قادم أو وقف التعامل لمدة يومين ثم أسبوع والتصعيد أو عدم التفتيل للمطالبات، أو الاتجاه لعقد جمعية عمومية طارئة لبحث سبل التصعيد تجاه تلك الشركات.

فيما أوضح د. محمد أمير فهمى - رئيس لجنة الصيدليات بالتجمع الصيدلى المصرى - أن الشريحة الأولى من الأدوية التى يتراوح سعرها أقل من جنيه واحد، وهى لا تتعدى ٥٠ صنفًا، وتنتجها شركات قطاع الأعمال وشركة إيبيكو وفاركو، واغلب تلك الشركات توقف انتاجها ماعدا أقراص الأسبرين (زيبو) بـ٧٥ قرشًا وحفن بوتاسيوم كلورايد بجنيه.

أما الشريحة الثانية من الأدوية التى يتراوح سعرها من جنيه واحد إلى ١٠ جنيهات، والتى تستخدم فى علاج أغلب الأمراض مثل الضغط والقلب والسكر والحلقات وحساسية الصدر، ومعظم دهانات الامراض الجلدية والمسكنات وبعض المضادات الحيوية وقطرات ومراهم العين والمطهرات وكثير من الأشربة، وهناك ما يزيد على ٥ آلاف صنف دوائى مسجل فى تلك-الشريحة ما بين شركات قطاع الأعمال والاستثمارية، لا تخلو صيدلية من وجود ٢٠٠٠ صنف على الأقل من هذه الأصناف بها.

وواصل: أما الشريحة الثالثة والتى يتراوح سعرها من ١٠جنيهات حتى ٢٠ جنيها، فتنتج الشركات الاستثمارية نسبة أكبر فى عدد من الأصناف عن شركات قطاع الأعمال، وهناك ما يزيد على ٣ آلاف صنف، كما يتواجد ما لا يقل عن ١٠٠٠ صنف منتشرة التداول فى معظم الصيدليات.

الاسم العلمى هو الحل

بينما قال د. صالح منصور - مقرر الاسم العلمى بالنقابة العامة للصيادلة، والرئيس السابق للتجمع الصيدلى - إن قرار الزيادة حل خاطئ وسطحى لمشكلة متعمق جذورها منذ فترة طويلة، وما نفعله الحكومة دائما هو إصدار قرارات بحلول وقتية.

واكد منصور أن حل أزمة الدواء فى مصر هو تطبيق الاسم العلمى للدواء، وصدر مؤخرا قرار من النقابة يسمح للصيدلى بصرف مثيل واحد من الأدوية، ويتم ختم «الاسم العلمى» على الروشتة وتم إعداد ٢٠٠٠ ختم سوف يتم توزيعها على الصيدليات خلال الأيام المقبلة، وبالتالى يمكن للصيدلى صرف أدوية منخفضة التكلفة وذات نفس الفعالية.

وشدد منصور أن الدواء المصرى كله آمن وفعال سواء كان المحلى أو المستورد، وما يتردد حول عدم فعالية الأدوية منخفضة التكلفة، عار من الصحة، مشيرا إلى ان اتباع الاسم العلمى سوف يحل أزمة نقص الأدوية والاكسبير، وبدأ بالفعل بعض الشركات فى تسجيل الأدوية عن طريق الاسم العلمى مثل النهج الأمريكى، وهو إضافة اسم المادة الفعالة بجانب الاسم التجارى للشركة.

الشركات ترفض بيع الدواء وتلجأ لتخزينه للاستفادة من فارق السعر

أدوية الفقراء

فيما قال محمود فؤاد - مدير مركز المصرى للحق فى الدواء - إن غرفة صناعة الدواء تروج دائما عن خسارة شركات قطاع الأعمال منذ فترة طويلة كحجة لزيادة أسعار الدواء، وتنخفض وراءها الشركات الكبرى المستفيدة من قرار الزيادة، خاصة ان حجم إنتاج شركات قطاع الأعمال فى السوق لا يتعدى ٤٪. والذى كان سابقا يستحوذ على اغلب السوق الدوائية وقد يصل إنتاجه إلى ٧٨٪ من السوق.

واضاف فؤاد أن شركات قطاع الأعمال تخسر منذ سنوات بالملايين، ولم تحظ بنصيب من زيادة أسعار أدويتها فى الأعوام الماضية إلا ١٠٪. ونعت زيادة أسعار ٣٨٣ صنفًا دوائيًا منذ يناير الماضى. ولم تحظ الشركة القابضة بنصيب من تلك الزيادة.

واكد فؤاد ان الحكومة «صحت» بمصلحة حالة نقص تلك الأدوية، إلى شواء الأدوية المستوردة ذات الأسعار المرتفعة، على سبيل المثال، نقط أنف سعرها ٣ جنيهات، فى حالة عدم توفرها يلجأ المريض للدواء المستورد الذى يصل سعره إلى ٣٠ جنيهًا، كما اختفى أحد المضادات الحيوية من السوق فى الفترة الماضية وسعره ٥ جنيهات، يضطر المريض لشراء المستورد بـ ٤٠ جنيهًا.

وشدد الوكيل على ضرورة توحيد أسعار الأدوية، فلا يوجد سعران لدواء واحد، وبالتالى لابد من إصدار قرار التسعير على مستوى الجمهورية لأن الدواء مسعر جبريا.

بلاغ ضد الحكومة

وتقدم الصيدلى هانى سامح - الناشط الصيدلى - والمحامى صلاح بخيت - المهتم بشئون الدواء - بأول بلاغ عاجل يحمل رقم ٥٥٠٧٢٠ للنائب العام ضد رئاسة الوزراء، محذرا من الرضوخ لمافيا الدواء، وطالب بتنفيذ القانون والتسعير بأقل سعر عالمى وهو سعر دولة الهند وإعادة تسعير منتجات الشركات والمصانع التى حققت أرباحا تقدر بمئات الملايين.

وأوضح سامح أن أرباح شركات الدواء خلال ٢٠١٥ بلغت ٢.٧ مليار جنيه لشركة واحدة، وأن هناك ١٠٠ شركة دواء تتراوح أرباحها ما بين مليارين ونصف مليار جنيه وأصغرها تصل لمئات الملايين، وطالب البلاغ أيضا بوضع حد لنفوذ تلك الشركات ومحاسبة المتواطئين معها والمقصرين من وزارة الصحة.

نقابة الصيادلة: الزيادة فى صالح المريض.. بدلا من لجوئه للمستورد

من جانبها أعلنت النقابة العامة للصيادلة عن تشكيل غرفة طوارئ لمتابعة تنفيذ قرار تحريك أسعار الأدوية حيث تلقت النقابة عدة شكاوى من الصيادلة فى المحافظات تفيد بامتناع شركات توزيع الأدوية أو مخازن الأدوية عن بيع الأدوية للصيادلة لتعطيش السوق وبيعها بالسعر الجديد، وأكدت النقابة أن ذلك مخالفة لقانون حماية المستهلك، ومخالفة لنص المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن قانون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ والذى يقضى بالحبس مدة من سنة حتى ٥ سنوات، وحررت عدة محاضر فى قسم ثان المنصورة ضد شركات الأدوية والمخازن الممتنعة عن البيع، وتضمن المحضر رقم ٤٥٠٠ لسنة ٢٠١٦ اتهام الشركة المصرية لتجارة الأدوية بالتربح وتفضيل مصالح شخصية عن المصلحة العامة، وتعريض صحة المواطنين للخطر والقتل العمد، واستدعت النقابة مدير الشركة للتحقيق معه.

وشكلت النقابة لجنة أخرى لمتابعة تنفيذ قرار رقم ٤٩٩، وإلزام الشركات بتنفيذه، موضحة أن قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص برفع أسعار الأدوية التى تقل أسعارها عن ٢٠٪ شمل تعديل الخصم الصيدلى على جميع الأدوية التى زادت أسعارها من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ للدواء المحلى والاستثمارى، و١٢٪ إلى ١٨٪ للدواء المستورد.

وأكدت وزارة الصحة والسكان أن الزيادة تأتى لصالح المريض بالدرجة الأولى، حيث تعمل على توفير الدواء له بدلا من نقص الآف الأصناف الدوائية خلال الفترات الماضية، وهذه الزيادة تساعد الشركات على مواصلة الانتاج، بدلا من توقفها بسبب تزيف الخسائر الذى استمر لسنوات طويلة.

سعيد رجب

وائل محمد

أيام حسن